

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١١٩٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميزة :- شركة المختار للإسكان ذ.م.م/ وكيلها المحامي رakan سعيد.

- ١- معن محمد موسى الطيراوي.
 - ٢- يزن محمد موسى الطيراوي.
 - ٣- ميرنا محمد موسى الطيراوي.
 - ٤- مرام محمد موسى الطيراوي.
 - ٥- إيمان عبد الكريم حسين ناصر.
- وكيلهم المحامي رامي حرايزة.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٩٧) بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ والمتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شمال عمان في الدعوى رقم (٢٠١٢/٨١٤) بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ القاضي بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى وإلزام المدعى عليها بإخلاء المأجور وتسليمه للمدعين خالٍ من الشواغل وإلزام المدعى عليها أن تدفع للمدعين مبلغ (٥٠٥٩) ديناراً وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

ولأسباب الواردة بلاحة التمييز طلب وكيل المميرة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن أوراق الدعوى تشير إلى أن

المدعين :-

- ١- معن محمد موسى الطيراوي.
- ٢- يزن محمد موسى الطيراوي.
- ٣- ميرنا محمد موسى الطيراوي.
- ٤- مرام محمد موسى الطيراوي.
- ٥- إيمان عبد الكريم حسين ناصر.

بصفتهم الشخصية وبصفتهم ورثة المرحوم محمد موسى الطيراوي بالإضافة إلى تركة مورثهم كانوا بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٠ قد تقدموا بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٨١٤) لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان بمواجهة المدعى عليها شركة المختار للإسكان للمطالبة بفسخ عقد إيجار بقيمة (٥٠٥٩) ديناراً ومطالبة بمبلغ (٥٠٥٩) ديناراً.

على سند من القول :-

١- تشغل المدعى عليها العقار العائد ملكيته للمدعين الواقع على قطعة الأرض رقم (٤١٠) حوض (١) الغمقة/ من أراضي شمال عمان بموجب عقد إيجار خطي موقع منها وتاريخ ابتداء الإيجار في ٢٠١١/٢/١ ولمدة خمس سنوات ويستعمل مكتباً لإقامة المشاريع السكنية ورهن الأموال المنقولة وغير المنقولة بما يحقق مصلحة الشركاء وشراء أراضي وبناء شقق سكنية عليها وبيعها بدون فوائد ربوية واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك.

٢- استحق على المدعى عليها مبلغ (٥٠٥٩) ديناراً وذلك بدل دفعة الأجر المستحقة الأداء بتاريخ ٢٠١١/٨/١ و ٢٠١٢/٢/١.

٣- قام المدعون بتوجيه إنذار عدلي بواسطة كاتب عدل محكمة بداية شمال عمان رقم (٢٠١٢/١١٨٣٧) تاريخ ٢٠١٢/٧/٥ للمدعى عليها ينذرها بضرورة دفع المبالغ المستحقة عليها إلا أنها امتنعت عن دفع المبالغ المستحقة وما زالت ممتنعة عن الدفع.

باشرت محكمة بداية حقوق شمال عمان النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ حكمها المتضمن :-
فسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى وإلزام المدعى عليها بإخلاء المأجور وتسليمه للمدعين خالياً من الشواغل وإلزام المدعى عليها أن تدفع للمدعين مبلغ (٥٠٥٩) ديناراً وتضمنها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم تقبل المدعى عليها (المستأنفة) بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالتحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ حكمها رقم (٢٠١٤/٩٧) ويتضمن :-

رد الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم تقبل المدعى عليها المستأنفة (المميزة) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ .

بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ تبلغ وكيل المدعين المستأنف عليهم (المميز ضدهم) لائحة التمييز ولم يتقدم بلائحة جوابية.

وقيل الرد على أسباب الطعن :-

نجد إن الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٤/٩٧) صدر وجاهياً اعتبارياً بحق - المميزة - بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ وتبلغه وكيلها بواسطة زميلته التي تعمل معه في المكتب المحامية نورا الحلو ووقعت واستلمت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤ الساعة (١٢) و(٢٠) دقيقة ظهراً وتقدم وكيل المميزة بطعنه التمييزي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ أي بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يجعله غير مقبول شكلاً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٤/٥/٢٠١٦ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس



عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق/ أ . ك